Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الإمام ناصر الدين اللقاني وآراؤه الصرفيّة

Imam Nasir al-Din al-Luggani and his morphological views

جميخ لخضر Lakhdar Djoumekh. حميداتو علي hamidatou ali

طالب دكتوراه، جامعة البليدة 2 علي لونيسي. قسم اللغة العربية وآدابها. مخبر: الدراسات الأدبية والنقدية

D. student. University of Blida 2, Ali Lounici. Department of Arabic Language and Literature. Informer: Literary and Critical Studies

djoumikhlakhdar@outlook.com

أستاذ. جامعة البليدة 2 علي لونيسي. قسم اللغة العربية وآدابها. مخبر: الدراسات الأدبية والنقدية

professor. University of Blida 2, Ali Lounici. Department of Arabic Language and Literature. Informer: Literary and Critical Studies

alihamidatou41@gmail.com

جميخ لخضر Lakhdar Djoumekh djoumikhlakhdar@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2021-02-04 تاريخ القبول : 2021-04-05

ملخص البحث :

لقد استطاع اللّقاني من خلال عمق نظره، ودقيق مناقشاته، ومباحثه الواسعة أن يحدد المصطلح الصرفي عند تعدد مفهومه، وهو بذلك يقدم شرحا توضيحيا للقارئ بالمراد من المصطلح في خصوص المقام، وقد ظهر ذلك في تناوله مصطلح "المشتق"، و"الإلحاق"، و"الأخذ "، و"الشرط"، و"القياس"، و"الإبدال والتعويض"، و"الابتداء بالساكن". وهي مصطلحات تباينت وتعارضت فيها كثير من آراء الصّرفيين، فوقف عندها طويلا مناقشا لآرائهم ومعترضا ومستدركا عليها، كما نجده اهتم كذلك بتحليل النصوص تحليلا لغويا عميقا بما يخدم المصطلحات الصّرفية التي عالجها، والربط بين الألفاظ والمعاني التي تكشف عن قصدية الشارح التفتازاني في اختيار ألفاظه وتراكيبه حتى لا يفهم القارئ معنى غير موافق لهما.

الكلمات المفتاحية: اللقاني، الصرف، التفتازاني، حاشية، تصريف العزي.

Abstract: El lagani through his deep view and accurate discussion and his extended deep research, he became abte to define “The morphological term” wen the concept multiplicity in that way he gives a clear explanation to the reader about the meaning of the term and it realation to the contest it has been shown in using the term derivative appending, take condition, measurement, replacement, compensation and beginning with deaf vowel. They are a terminologies that varied and conflicted so many-opinions-of linguistics exchange scholars, so he shood there for a long time, discussing their opinions, obtjecting them and realizing as wel, and he also find that, he was interested in texts analysis with accurate deep linguistic analysis which serve the morphological terms, that he corrected and lining between the words and their meaning That reavealsthe, commentator’s “Eltaftazani’s” poen in choasing the word and it’s sy tax, so that the reader won’t musundertand the meaning.

Keywords: al-Luggani, morphology, Eltaftazani, footnote,ElAZi's morphology

مقدمة:

إنّ الارتباط بالتراث ضرورة ملحّة لا يكاد يختلف فيها اثنان، خاصّة عندما يكون هذا التراث حافزا على مواصلة السير في درب حضارة هذه الأمّة؛ لذلك لا يزال الباحثون المعاصرون يجدون فيه كثيرا ممّا يوافق أحدث النظريّات والبحوث العلميّة، وهذا ما يجعلنا نعكف على قراءة هذا التراث بشيء من التأنّي بغية تأصيل كثير من القضايا المعاصرة.

من هذا المنظور أردت أن أجلو الستار عن مخطوطة في علم الصرف، وهي عبارة عن حاشية وضعها العلاّمة ناصر الدين اللقّانيّ على شرح تصريف العزّي للتفتازاني، وأن أكشف عن آراء وشخصيّة صاحبها وجهوده في علم الصرف.

يحتلّ علم الصرف مكانة عالية ومهمّة في علوم اللغة العربيّة، فهو العلم الذي يهتمّ بالبنية الصغيرة التي تسمّى الكلمة، قبل أن تدخل في عمليّة الإسناد لتشكّل تركيبا وجملة، وبما أنّ ذات المفرد سابق على ذات المركّب، فإنّ معرفة الصرف مقدّمة على معرفة النحو؛ لذا أحسّ العلماء من بدايات دراساتهم أهمّيّة تدوين علوم العربيّة، ومنها علم الصرف والتصريف، بدءا بكتاب سيبويه ومرورا بالتصّريف للمازنيّ وشرحه لابن جنّي، واهتمامات عبد القاهر الجرجاني والزمخشريّ وابن الحاجب وغيرهم كثير، وانتهاءً بالمعاصرين ودراساتهم الكثيرة والمتنوّعة، ومن بين هؤلاء الذين أسهموا في هذا العلم وكانت له مكانة علميّة سامية بين علماء عصره الإمام العلاّمة ناصر الدين محمّد اللقاني المالكي المتوفّي سنة 958 هـ.

حيث تتجلّى شخصيّة هذا العالم الفذّ من خلال نظرته العميقة، ومناقشاته الدقيقة، ومباحثه الواسعة، ممّا يوجب علينا أن نتعرّض لجوانب ممّا اعتمده من أسس وأصول، وهو يقدّم نقدات علميّة متنوّعة على كتاب صرفيّ مهمّ لدى المهتمّين بهذا العلم منذ صدوره وحتّى عصره، وهو شرح التفتازاني على تصريف العزّي، والذي لا يزال صداه يتردّد في سماء الدرس الصرفيّ المعاصر لدى المتعمّقين والمدقّقين.

ترجمة ناصر الدين اللقاني:

ولد العلاّمة الفقيه المحقّق بلقّانة، وهي قرية من البحيرة بمصر، وإليها ينسب سنة 873 هـ كما أشارت إليه أغلب المصادر التي ترجمت له، حفظ القرآن الكريم وبعض المتون في مختلف الفنون في بلدته لقّانة، ثمّ انتقل إلى القاهرة فأتمّ بها تحصيله العلميّ، حيث تلقّى العلم على كبار علماء عصره كالعلاّمة الملّا عليّ العجميّ حيث قرأ عليه علم المعقولات، والسنهوريّ نورالدين المتوفّى سنة 889 هـ أخذ عنه علوم العربيّة، والعلاّمة الجوجريّ محمّد بن عبد المنعم المتوفّى سنة 889 هـ أخذ عنه الأصول والعربيّة، والعلاّمة أحمد زرّوق الفاسي المالكيّ أخذ عنه التصوّف والفقه، إلى أن جلس للإقراء والتدريس للعلوم على اختلاف أنواعها على وجه لم يساوه في ذلك أبناء عصره في تفكيك العبارات والنظر فيها وتحريرها، فأقرأ الكشّاف وتفسير البيضاوي والطوالع، وأقرأ التهذيب ومختصر ابن الحاجب ومختصر الشيخ خليل، وغيرها من كتب الفقه، وأقرأ العضد للإيجي وتلخيص المفتاح والمطوّل ومختصره للشيخ سعد الدين التفتازاني، وألفيّة ابن مالك ومغني اللبيب لابن هشام، وغير ذلك، كلّ ذلك بالجامع الكبير بمصر المعروف بالأزهر، نحوا من ستّين سنة، إلى أن توفّي سنة 958 هـ[1]

إلاّ أنّ اهتمام المترجمين بحياة اللقّاني وضمّه إلى مدوّنات تراجم المالكيّة أوهم كثيرا من الدارسين أنّه فقيه فقط، دون الإشارة إلى مشاركته العقليّة في علوم اللغة، فبقيت آراؤه وتحقيقاته وتصنيفاته في هذا المجال مجهولة لدى الدارسين، ومركونة في زوايا النسيان دون إخراج لها وتحقيقها، من بينها تلك الحاشية التي أشرنا إليها سابقا والتي وضعها على شرح السعد التفتازاني لتصريف العزّي، وحسبنا أن نشير إلى أهمّ تلك الأسس التي انطلق منها وأبرز تلك الأصول التي اعتمدها وهو يحاكم عبارات العلاّمة التفتازاني ويوجّهها معترضا ومعالجا ومخرّجا، وهي:

الدرس الاصطلاحي:

1- لقد اهتمّ اللّقاني بالمصطلح عموماً والصرف منه على سبيل الخصوص اهتمام بالغا، ودقّق النظر في اختياره، وناقش الصرفيّين في حقيقة المراد منه ممّا يدلّ على شخصيّته الصرفيّة المتميّزة بالتحقيق العميق، من ذلك ما تناوله في تحديد مصطلح (الإلحاق) من خلال مناقشته بعض الصرفيّين الذاهبين إلى أنّ (اقشعرّ) ملحق ب(احرنجم) بدليل اتّحاد المصدرين فيهما رادّا على ذلك بالقول: "أقول: فكأنّهم لم يختاروا هذا القول؛ لما مرّ أنّ (الملحق به) إذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال (الملحق) عليها واقعة فيه موقعها في الأصل، والنون من (احرنجمَ) منتفية من (اقشعرّ)، فمجرّد اتّحاد المصدرين لا يكون دليلا على الإلحاق به، بل لا بدّ مع ذلك من استيفاء شرائط الإلحاق، والله أعلم."، حيث بيّن أنّ الإلحاق لا يتحقّق مفهومه الاصطلاحيّ بمجرّد اتّحاد المصدرين بل لا بدّ من اشتمال الملحق على حرف الزيادة الذي اشتمل عليه الملحق به، وعلى هذا يكون (اسلنقى) و(اقنعسس) من الملحق ب(احرنجم) بخلاف (اقشعرّ)[2].

2- نجده كذلك يفرّق بين مصطلحين متقاربين لتحديد المصطلح الأنسب للعبارة التي ذكرها الشارح، وقد ظهر ذلك كثيرا في تعقيباته، منها بيانه لصوابيّة استعمال مصطلح

"الأخذ" مقارنة بمصطلح "المشتقّ" عند بيانه قول التفتازاني: "اللغة من لغى"، حيث قال: "متعلّق بـ" مأخوذ لا بـ"مشتقّ" إذ المشتقّ هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة، ودائرة الأخذ أوسع من دائرة "الاشتقاق"، فقد حدّد المصطلح الأصوب ليكون متعلّقا، لأنّ اللغة "ليست من المشتقّات الصرفيّة المعدودة حتّى يكون استعمال مصطلح الاشتقاق معها مناسبا، بل المناسب هو "الأخذ" الذي يستعمل مع المشتقّات المذكورة وغيرها، أي في الاشتقاق الصغير والكبير على حدّ سواء[3].

3- ويقف اللقّاني عند مصطلح "الابتداء بالساكن" في قول التفتازاني: "لرفضهم الابتداء بالساكن"، وينفي المعنى المتبادر من المصطلح وهو "التلفّظ به" ويرجّح أنّ المراد "يجعل الساكن بدءا لها" بقوله التحليلي المستفيد من مباحث "علم الحكمة": أي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن بدءا لها، والابتداء به بهذا المعنى ممكن باتّفاق وإن رفضوه، ولإمكانه عبّر ب "الرفض" وهو الترك الذي يشترط فيه كما قال السيد في شرحه للمواقف: إمكان الضدّين، فإن استحالا أو أحدها فلا يسمّى عدم الفعل ب "الترك"، وبعضهم توهم ان المراد ب "الابتداء باساكن " التلفظ به، و الخلاف في استحالته وامكانه شهير في "علم الحكمة " وغيرها ،وأن التعبير بالرفض اشارة الى اختيار امكانه ،وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الاول ، لإمكان بدء الكلمة بساكن و يبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به فتأمله منصفا ،فيكون جعل الساكن بدءا للكلمة أعم من معنى التلفظ بالساكن، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الاعم بخلاف العكس[4].

4- ونجد اللقاني يعترض على استعمال التفتازاني مصطلح (الشرط) بمعناه الاصولي، ويرجح عليه مصطلح الشرط بمعناه اللغوي حتى يتم الإعتراض عليه بأنه يلزم من وجوده الوجود وبخلاف الشرط الأصولي، وذلك عند قول التفتازاني على مجيء أفعال عينها ولامها حرف حلق ، ولم تأت بالفتح في الماضي و المضارع، بأنه لايلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، فقال: " الشرط : مايلزم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده الوجود ولا عدم لذاته "، وهذا هو التعريف الأصولي لي الشرط، وأما السبب فعرفه كذلك بتعريفه الاصولي فقال: " والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته "، ثم الشرط إما عقلي كالحياة للعلم، و إما عادي كنصب السلم لصعود السطح، وإما شرعي كالطهارة لصحة الصلاة، وكل منها ينطبق عليه حد الشرط المذكور، وأما الشرط اللغوي وهو مدخول (إن وأخواته) ،فالمحققون على أنه ملزوم والجزاء لازم، أو سبب والجزاء مسبب، فوجوده مستلزم لوجوده استلزاما لذاته، لاقتضائه إياه اقتضاء ذاتيا أو جعليا، وتخلفه عنه إنما هو لانتفاء شرط أو وجود مانع، إذا تقرر هذا فقول الشارح – التفتازاني– " إذ لا يلزم " مبني على انخراطه في سلك الشروط ، وفيه ما فيه ، فالوجه أن يجاب: بأن الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله: " يجيء " الذي هو في معنى الجزاء معناه " يصح مجيئه " والصحة لازمة في الوجود للشرط المذكور، و إن تخلف المجيء، فتم الاعتراض على التفتازاني، لأنه حمل الشرط على المعنى اللغوي ، وأول المجيء بالصحة[5].

5- وعند مصطلحي " الإبدال و التعويض "، ودلالتهما الصرفية نجده عقد عملية مقارنة بين كلام التفتازاني وكلام الجاربردي – شارح الشافية في علم الصرف لابن الحاجب- وأخرج ما ليس داخلا في الحد بقيود لم يذكرها الجاربردي، أو أخرجها بقيود أخرى، فقال الشارح: " والابدال: أن يجعل حرف موضع آخر، والحروف التي تجعل موضع حرف آخر حروف: (أَنْصتْ يومَ جدُّ طاه زَلَّ)، وكل منها يبدل من عدة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا " .

قال اللّقاني معقبا على ذلك:إشارة إلى ما فرق به بعضهم[6] بين (الإبدال و التعويض)، من أن (البدل) لا يكون إلا في موضع (المبدل منه)، و (العوض) يكون في غير موضع (المعوّض منه)، كـ (تاء) عدة[7]، و(همزة)ابن[8] و(ياء) سفيريج[9]، قال " ولا يقال في هذا: (أبدل) إلا تجوزا مع قلته، والشارح تبع في هذا الحد ابن الحاجب لقوله في " شافيته " الإبدال: جعل حرف مكان حرف غيره[10]، قال الجاربردي: " فقوله: مكان حرف، ولم يقل (جعل) حرف عوضا عن حرف " احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو: (همزة ابن واسم)، و(تاء عدة وزنة)، ولا يسمى ذلك بدلا إلا تجوزا ... وهكذا يستمر الجاربردي في شرح شافيته في التعليل و التحليل إلى أن يقول: فالمصنف لما بين (حروف الإبدال)علم أن المراد (بحرف) في قوله: (

جعل حرف موضع حرف آخر) إحدى تلك الحروف،فكأنه قال: (الإبدال: جعل حرف من حروف " أنْصتْ يومَ جدُّ طاه زلَّ " مكان حرف غيره)، فيستقيم حينئذ، ولا يلزم محذور[11].

6- وكما يحقق اللقاني المصطلح الصرفي، نجده يتوقف عند تحديد المراد من المصطلح المنطقي (للقياس)، عند تعليقه على قول التفتازاني بأن " أبَى يَأبَى " مخالف للقياس، فقد أورد اعتراضا على وجود القياس أصلا، من خلال قوله: " هو عند المناطقة:" قول مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر " وعند الفقهاء: " إلحاق مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمه "، وعند أهل العربية : القاعدة ، وهي هنا قولهم:" يجيء مضارع فعل ... إلخ "، فإن قلت" شذوذه، أي مخالفته فرع عن وجود قياس صحيح، أي: قاعدة تخالفه، ووجود القياس فرع عن إندراج جميع أفراد موضوعه تحت حكمه، وهو منتف، إذ يأتي من أفراده مخالف له في حكمه ، فلا قياس صحيح ، قلت : بل وجود القياس الصحيح متوقف على اندراج غالب الأفراد لا جميعها، فالقياس صحيح "،حيث بين المراد بمصطلح (القياس) عند المنطقيين و الفقهاء وأهل العربية، ثم أورد اعتراضا لإزالة وهم من يتصور أن القياس الصحيح يتوقف على انضواء جميع أفراد الموضوع تحت حكم المحمول، فأزال هذا الوهم بكفاية الاندراج الأغلب، وهو بذلك يوضح قضية بالغة الأهمية، تتعلق بالقياس ومدى إيصاله إلى النتائج المرضية ، بأن النتيجة الأغلبية التي تفيد الظن الغالب كافية في هذه الاستنباطية القائمة على الاستقراء الناقص، وبذلك التوضيح المراد من القياس الصحيح يتبين مدى أهمية العلوم المساعدة في فهم العربية وغاياتها و النتائج التي يبتغى الوصول إليها فيها[12].

7- اعتراضه على تحديد بعض المصطلحات والتقيد بها وتقديم بديلا لفظيا له يراه أولى بالتعريف من غيره، وقد وجدنا هذا كثيرا في الحاشية نقتصر على ذكر بعضها:

أ- اعتراضه على تعريف مصطلح "اللغة" التي عرفها التفتازاني بأنها: "الالفاظ الموضوعة للمعاني"،وأحس المحشِّي اللقاني بوجود ثغرات في التعريف عبّر عنها بقوله: "لو قالَ: "اللّفظُ الموضوعُ "لكانَ أَوْلى؛ إذ مفهومُ اللّغة إفراديٌّ بدليل قولهم قياسا مطَّردا: "الأصلُ لغة كذا، والقياسُ لغةُ كذا....ونحوه"،والحدُّ لا يَصدقُ بصيغة الجمع على الآحاد التي كلٌ منها ما صدقُ مفهومها، ويَرِدُ الحد بعدم الجمع أنَّه غيرُ صادقٍ بالمركَّبات؛إذ هي غيرُ موضوعة على أحد القولين، وهي منَ اللّغة اتفَاقاً، وبعدمِ المنعِ أنَّه صادقٌ بالمنقولاتِ الشرعيَّةِ والعُرْفِيَّةِ العامَّة والخاصَّة، إلّا أنْ قال: إنَّها باعتبار المعاني المنقولة إليها موضوعةٌ لها في اللغةِ بوضعٍ ثانٍ بالنَّوع، فهي مجزاتُ اللغةِ المشتملةِ عليها وعلى الحقائقِ، فليتأمل[13]

فقد وجد اللقاني أن المعرَّف مفرد وهي (اللغة) والتعريف جمع وهي (الألفاظ)، وأن استعمال المتخصِّصين لهذا المصطلح يدل على إرادة المفهوم الإفرادي لا الجمعي، بل إن المعرّفات عموماً أفردت أو جمعت تكون بمعنى الحقيقة والمفهوم، وهو لا يوصف بفردية ولا جمعية إلا باعتبار اللفظ؛ ولذا لجأ إلى الاستعمال لهذه المفردة، ولم يجد قبولاً لمن عالج الموقف بأن الجمع يصدق على ما صدقات"هذا المفهوم"؛لأن آحادها لفظ وليس ألفاظاً.

ب- كذلك عند تناوله مصطلح "العلم" الذي عمد إلى تحديد استعمالاته ومفاهيمه عند قول التفتازاني "اعلم"،بقوله: "مِنَ العِلمِ الذي هو إدراكُ الكلِّيات أو المركَّبات، أي:النّسب التي لا تكون إلّا بينَ منسوبٍ و منسوبٍ إليه، ضدُّ "المعرفة" التي هي إدراكُ الجزئيات والبسائط، أمَّا العِلمُ بمعني: "حصول صورة الشيءِ في العقلِ" فعامٌّ للتّصوُّرات والتّصديقات،و بمعنى: "صفةٍ يَنْجَلي بها المذكورُ لمْ قامتْ به" فخاصٌّ بالتصورات والتصديقات اليقينية ومبعنى: "حُكْمِ الذّهن الجازمِ المطابقِ الثابتِ"فخاصٌّ بالتصديقِ اليقيني"، حيث حدد المراد من "العلم" في السياق بأنه المقابل لمصطلح "المعرفة"؛ ولذا لم يقل التفتازاني: "اعرف"؛ لأن علم الصرف متكون من أصول وقواعد كلية أو من مسائل مركبة، والذي يناسبها هو "العلم" بخلاف المعرفة المستعملة مع الجزئيات والبسائط، وبذالك يكون "العلم" إما صادق على التصورات إن كان بمعنى "الكليات" أو"التصديقات"إن كان بمعنى "المركبات"، فهو ليس شاملاً لهما[14]

ومن ثم انتقل إلى تعريف العلم عند الحكماء الشامل لهما، وأتى بتعريف بعده للمكتملين في مباحث الاعتقادات ليكون خاصاً باليقيني منهما، ثم قدم تعريفاً يختص بالتصديق اليقيني فقط، وبذلك نوّع في مفهوم المصطلح، وبيّن أنه

يفسر المصطلح من خلال طبيعة العلم الذي يعالجه ووفق السياق الوارد فيه.

ج- اعتراضه كذلك على تحديد مصطلح "الأصل" حتى لا يحصل التضارب بين المقاصد التي أرادها الشارح، ويتجلى ذلك عند تعليقه على قول التفتازاني: "تَحْوِيْلُ الأصْلِ الواحِد" أي:تغييرُهُ، والأَصْلُ: مايبنى عليه الشَّيءُ، والمرادُ هاهنا: "المصدر"، حيث وجد تضاربا في التحليل مصطلح "الأصل" عبر عنه بالقول:"مقتضى صنيعه أنَّ "الأصلَ" في المتن مستعملٌ في معناه اللُّغوي، أي: مايُبنى عليه الشيءُ وأنَّ المراد به "ما صدقَ" معينٌ لذلك المعنى، ويرشد إليه عدم تقييد "الأصل"باللُّغة، كما هو دأبُهم عند بيان المعنى المختصِّ باللُّغة، وجَزْمُه هنا بأن المراد به المصدرُ مع قوله فيما يأتي: "الأولى كونُ المراد به ماهو أعمُّ منه ومن الاسم المفرد" ممَّا لاينبغي"،حيث فسر التفتازاني الأصل بمعناه اللغوي، ثم جزم بأن المراد به المصدر، ثم جعله أعم منه من الاسمِ المفرد، وذلك صنيع فيه احتمالات متعددة ومتضاربة[15]

د-كذلك وجدناه يحدد بدقة مصطلح التَّعدي عند حديثة عن الفعل المتَّعدي وغير المتعدي، فعند قول التفتازاني "فإن المراد بقولك: يَتَعدَّى" الواقعَ في التعريفِ (معناه اللُّغويُّ)، وهو مطلقُ التجاوز كما مرّ، والمراد بالمتعدِّي الذي هو المعرَّف معناه الاصطلاحي وهو: الناصب للمفعول به فمعنى (يتعدَّى) لايتوقفُ معرفتُهُ على معرفة معنى المتعدِّي، وفي كون هذا المتوهَّم دوراً نظرٌ، وهو تعريف الشيءِ بما يتوقفُ عليه والتوقفُ يقتضي التَّغايرَ بين المتوقِّف والمتوقَّفُ عليه، بل هو تعريف للشيءِ بنفسه، إذ عُرِّف (الفعل المتعدِّي) بالفعل الذي يتعدَّى، ويمكن أن يجابَ عن الإيراد الذي أشارَ إليه الشارحُ بجواب آخرَ: وهو أن المراد بالتعريف المذكور شرحُ مفهوم اللّفظ لا شرحُ الماهيَّة، أعني: أنَّ هذا التَّعريفَ لمن عَرَفَ أنَّ الفعل منه مما يتعدَّى من الفاعل إلى المفعول فيعملُ فيه، ومنها لا يكون كذلك، ولم يعْرِفْ أنَّ لفظ المتعدِّي لأيِّهما وُضِعَ؟ وهذا الجواب كثيرا ما يصنعه الشارح والسيِّدُ وغيرهما في كتبهم.

-بالرغم من الاعتراضات الكثيرة التي أبداها اللقاني في مناقشاته للتفتازاني نجده في كثير من الأحيان يوافق الفتازاني فيما ذهب إليه رادا على الكوفيين فيما ذهبوا إليه في مصطلح الإعلال، قال التفتازاني: "....فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالأصل الواحد عندهم (الفعل) والعمدة في استدلالهم: أنَّ المصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل، فهو فرع الفعل، وأجيب: بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق"

قال اللَّقاني: ... الفرعية في الاعلال ترتُّبُ وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل، والفرعيَّةُ في الاشتقاق ترتُّبُ وجوده على وجود الفعل، ولا ارتباط بينهما؛ لجواز تقدم وجود شيء وتأخر وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الآخر...إلا أنَّ اللَّقاني يرد على التفتازاني عندما يبالغ في الرد على هؤلاء، ويمضي اللقاني في تعليل ذلك إلى أن يقول: والتقدير: فالمصدر فرع عن الفعل في الاعلال، وليس بمشتق منه، فرعيته وانتفاء اشتقاقه منه كفرعيته نحو: (أعدُ) ومعطوفية عن (بَعدُ) في الإعلال، فإن قلت:نحو(أعد) ومعطوفية فرع نحو (يعد) لا فرع (يعد)، وفرع (يعد)، هو (أعد)، ومعطوفاه لا نحو ذلك، فكيف صح من الشارح الحكم بفرعية نحو (أعد) ومعطوفيه على يعد؟ قلت: لعل الشارح بنى على أن الإضافة في: (نحو: أعد)بيانية، أي: النحو الذي هو أعد وما عطف عليه، أو على أن المعنى: أن (أعد) ونحوه فرع (يعد) ونحوه، وحذف الشارح من كل طرف جزءا وتعاكس المحذوف ليكون الباقي دليلا عليه، ولو قال (فرع نحو يعد) لسلم من التكلف.[16]

التحليل اللغوي:

- لقد اهتم المحشِّي اللَّقاني بتحليل نصوص شرح التصّريف العزي للتفتازاني تحليلا لغويا عميقا، حيث أظهر أهمية التكوين اللغوي في نص الشارح، والمشكلات التي أثارها فيه، وطرائق المعالجة بما يقدم دراسة تحليلية تستحق المتابعة والاهتمام والدرس نقتصر على ذكر بعضها:

1- نتوقف عند تحشيته لقول التفتازاني: "على تواتر نعمائه الوافرة الظاهرة، وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة" حيث رأى أن هناك تناسبا في اختيار الصيغ الصرفية للمعاني المقصودة بقوله: "ووصف النّعم الظاهرة في ذواتها بالتواتر دون التعاقب الذي وصف به مطلق الآلاء التي لا يخلو عنها الإنسان وقت ما؛ لأنها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في أعداد متظاهرة فيه أيضا" فالآلاء محيطة بالإنسان ولا يخلو عنها في وقت من الأوقات فاختير استعمال "الترادف"

الذي هو بمعنى " التعاقب " ليناسب كثرة؛ بخلاف "النّعم" التي لا تبلغ كثرة اللآلاء فناسبها "التواتر" الدال على التراخي بين النّعم الواصلة[17].

2- ومن ذالك أيضا ما وجدناه في تعليقه على قول التفتازاني: "مضيفا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة" حيث وجد تناسقا بين الموصوفين وصفتيهما، عبر عنه بالقول: "ووصف الفوائد بـ "الشريفة"؛ لرفعة رُتبتها باستنادها لكلام القوم، والزوائد بـ "اللطيفة" لدقتها واحتياجها لتدقيق النظر" [18].

فالفائدة مأخوذة من كلام الصرفيين، والزائدة هي المستنبطة منه، فوصفت الأولى بالشريفة من الشرف، وهو الرفعة الرتيبة بسبب استنادها لكلام الصّرفيين، ووصفت الزائدة باللّطف والدقة لاستنادها إلى نظره الدقيق وتأمله العميق.

3- يعترض على عبارة التفتازاني عند شرحه دلالة التصريف في قوله: "اعلم أن التّصريف "- وهو تَفْعيلٌ - من "الصّرف" للمبالغة والتكثير، في " اللّغة: التغير" تقول: "صرّفتُ الشيء، أي: غيّرتُه" فقد جعل التفتازاني التصريف مشتقا من الصّرف للمبالغة والتكثير، ولكنه عندما مثّل بقوله: "صرّفت الشيء" فسر الفعل بقوله "غيّرته"، فوجد اللّقاني في هذا النص مدخلا لتسجيل اعتراض نابع من تحليل لغوي عميق للأسلوب ذكره بقوله: "المناسب لقوله: "للمبالغة والتّكثير" أن يقول؛ أي غيّرته تغييرا عظيما أو كثيرا" ؛لأن الاكتفاء بالتغيير من دون هذا الوصف لا ينطبق مع المبالغة والتكثير الملحوظين في تعليل اختيار التصريف على الصّرف[19].

4- ومن ثمار تحليله اللّغوي لأسلوب التفتازاني يسجل اعتراضا على استعمال "ضمير الفصل وأداة التعريف والصفة" الواردة في قوله: "مثلا: "الضّربُ" وهو الأصل الواحد" حيث قصر "الأصل" على الضرب ووصفه بالوحدة، مع أن الأصل الواحد غير منحصر في لفظ " الضّرب " حيث قال: "الضمير إما للفصل وَ إما للمبتدأ، وكل منهما مقتض لقصر المسند على المسند إليه، وهو فاسد، إلا أن تكون "اللام" فيه لواحد باعتبار عهديّته في الذهن، كقولك: "أدخل السوق"والداعي إلى ارتكاب هذه العبارة محاكاة المتن، ولو حذف الضمير و نكّر "الأصل وصفته" بل حذفها كان صوابا"[20].

فقد وجد في الأسلوب قصرا للخبر على المبتدأ، وهو قصر في غير محله فيفسد النص، لكنه عاد فجوّز أن تكون "اللام" في "الأصل" للعهد الذهني ليكون "الأصل" نكرة معنى؛ لأنه يشير إلى حصة غير معيّنة، وإنّما ارتكب التعريف معه مراعاة لكلام المتن في قوله "تحويل الأصل الواحد"فليس المقصود التعريف الدال على الحصر، ثم أخذ يبين الأصوب في التعبير من خلال حذف ضمير الفصل وتنكير كلمتي "الأصل الواحد" بل لو حذف الصفة بعد تنكير الأصل لكان أنسب بالمقام.

وهكذا نجد المحشّي (اللّقاني) ينبه إلى أهمية أن تكون العبارة دقيقة في الدلالة على المقصود والواقع حتى لا يفهم القارئ معنى غير موافق لهما .

ومن تحليله اللغوي المهم ما وجدناه من اعتراض وجيه على استعمال "باب حسن يحسن" مع الصفات اللازمة في قول التفتازاني: "لأن هذا البابَ مَوْضوعٌ للصِّفات اللاَّزِمةِ" مع أن الباب من جنس الأفعال وهو يدل على التجدد والحدوث كما ذكره بقوله: " إن قلتَ: كونُ الصِّفةِ لازمةً ينافيه الدلالةُ عليها بـ "الفعل" الدَّالِّ على تجدُّدِ معناه، أي:حصوله شيئاً فشيئاً وحدوثِه، أي: وجودِه بعدَ العدمِ، ومِن ثمَّ قيلَ الجملة الاسميَّةُ دالَّةٌ على"الدَّوامِ" المقابلِ للحدوثِ، والثبات المقابلِ للتجدُّدِ، قلتُ: أمَّا التجدُّدُ فلا يُنافي اللُّزومَ؛ أي: الدوامَ؛ اذ الدوامُ صادقٌ بتعاقُبِ الأمثالِ، وأمَّا الحدوثُ؛ أي: حدوثُ اللّازمِ للملزومِ؛ فإنمَّا ينافي اللزومَ المطلقَ، أي: وجودَ اللازم في جميع أوقات وجودِ الملزوم،لا مطلق اللزوم الصادق باللزوم بعد الوجود-وهو المراد هنا-وبلزوم الوجود،وهو الأوَّل "[21]

فقد حكم بعدم المنافاة بين التجدد واللزوم إذ الدوام يتحقق ويجتمع مع التجدد، وكذا الحدوث لا يتنافى مع اللزوم والدوام بمعنى اللزوم بعد الوجود، وإنما يتنافى مع اللزوم والدوام بمعنى وجود اللازم في جميع أوقات وجود الملزوم، وأنبأنا اللقاني بهذه الحاشية بالفرق بين " اللزوم المطلق ومطلق اللزوم، وأن الثاني أعم من الأول، وهو يذكرنا بالفرق بين "الماء المطلق ومطلق الماء، والجمع المطلق ومطلق الجمع "، والعلاقات القائمة بينهما، ونكتفي بهذا القدر الذي لا يغطي إلا مساحة ضئيلة مما عرضه اللقاني من تحليل

لغوي عميق، دال على تعمق في قراءة النص وإدراك دقيق لوظائف المكونات اللغوية فيه.

الخاتمة:

نكتفي بهذا القدر من التمثيل لجوانب من توجهات المحشّي (اللّقاني) وآرائه الصّرفية واللّغوية وإلا هناك الكثير من الأمثلة التي تظهر قدرات اللّقاني الصّرفية واللّغوية وحتى النّحوية في جميع أنحاء هذه الحاشية، مما يصعب التمثيل لها، وقد تجلّت في تلك الاعتراضات والمعالجات الصرفية والتصويبات والاستدراكات المختلفة التي قدمها على عبارات الشارح التفتازاني وغيره من الصرفيين مما تدل دلالة واضحة على تمكن عميق بقواعد الصّرف ومسائله ومبادئه ومصطلحاته وقضاياه، فالحاشية مليئة بالاعتراضات والاستدراكات والإفادة من العلوم المختلفة وتوظيفها في خدمة علم الصّرف ومباحثه وقضاياه، لذالك فهي بحاجة إلى دراسة تفصيلية متخصصة تعمل على الكشف عنها ومناقشتها وتفصيل القول فيها وحسبنا تلك المعالجة وتلك الإشارات التي أبرزناها من تلك الحاشية الصّرفية النقدية والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع

1- أحمد بابا التنبكتي: كفاية المحتاج بمعرفة من ليس في الديباج في تراجم المالكية. ط1، دار ابن حزم بيروت 2002.

2- إسماعيل باشا: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ط 1 دار الفكر، بيروت 1990 مصورة عن طبعة 1982.

3- بدر الدين القرافي: توشيح الديباج وحلية الابتهاج. ط1 دار الأبحاث للنشر والتوزيع الجزائر 2011 .

4- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد مُحيي الدين عبد الحميد ، د ط المكتبة العصرية بيروت 2006.

5- الجار باردي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط1 دار الكتب العلمية بيروت 2014.

6- الحازمي: شرح نظم المقصود، مطبوع آلياً في شبكة المعلومات الدولية الأنترنت في موقع: (http://alhazme.net)

7- خالد عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ط 1 ،دار الكتب العلمية بيروت 2000.

8- خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم، ط 17 دار العلم للملايين بيروت 2007 .

9- رضي الدين الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق حمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ط1. دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت.)

10- السعد التفتازاني: شرح تصريف العزي، تح محمد جاسم المحمد، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية 2011.

11- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، د ط دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت.)

12- محمد عليش المالكي: حل المعقود من نظم المقصود. دط، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1949.

13- اللقاني: حاشية اللّقاني على شرح السعد التفتازاني على التصريف العزي، مخطوطة في علم الصرف و الوضع. نسخت عام 1044هـ تقع في 78 ورقة موجودة في المكتبة الأزهرية في قسم علم الصرف ج72/4.

14- اللقاني: حاشية اللّقاني على شرح السعد التفتازاني على التصريف العزي، مخطوطة في علم الصرف و الوضع. نسخت عام1326هـ، تقع في 104 ورقة موجودة في جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية تحت رقم 414.

15- محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تح: عبد المجيد خيالي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ط2003/1.

16-المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق عبد الرحمان علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي بيروت 2008.

الهوامش:

1- ينظر ترجمته مفصلة في المراجع التالية:

أ- بدر الدين القرافي: توشيح الديباج وحلية الابتهاج. ط1 دار الأبحاث للنشر والتوزيع الجزائر 2011 . ص 142 – 143.

ب- أحمد بابا التنبكتي: كفاية المحتاج بمعرفة من ليس في الديباج في تراجم المالكية. ط1، دار ابن حزم بيروت 2002. ص 470.

ج- محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تح: عبد المجيد خيالي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ط1/2003. ج1/386 .

د- خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم، ط 17 دار العلم للملايين بيروت 2007 ج 6/ص 213.

هـ- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، د ط دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت.). ج11/ص 167 .

[2]- مخطوط حاشية اللقاني ورقة 41-42 وينظر: السعد التفتازاني: شرح تصريف العزي، تح محمد جاسم المحمد، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية 2011. ص 88.

[3]- مخطوط حاشية اللقاني ورقة 14 وشرح تصريف العزي ص 71 .

[4]- مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 23- 24 وشرح تصريف العزي ص77.

[5]- مخطوط حاشية اللقاني ورقة 26 وشرح تصريف العزي ص 78.

[6] - المقصود به المرادي صاحب كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المتوفى سنة 749 هـ.

[7]- عدة: التاء هذه بدل أو عوضٌ عن الواو، أصلها من الوعد، ينظر: الحازمي: شرح نظم المقصود، مطبوع آلياً في شبكة المعلومات الدولية الأنترنت في موقع: (http://alhazme.net) ج3/21.

[8] - أصله (بنو) على وزن (فعلٌ) حذفت الواو اعتباطا لغير علّة تصريفية، وعوّض عنها همزة الوصل في أولها فصار: (ابن). ينظر: أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد مُحيي الدين عبد الحميد ، د ط المكتبة العصرية بيروت 2006. ج10/01.

[9] - تصغير سفرجل بالتعويض ينظر خالد عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ط 1 ،دار الكتب العلمية بيروت 2000. ج563/2.

[10] - يتظر رضي الدين الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق حمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ط1. دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت.) ج197/3.

[11] - ينظر مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 59-60، شرح تصريف العزي ص 139-140-141، ينظر الجار باردي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط1 دار الكتب العلمية بيروت 2014. ج2/369-370.

[12] - مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 26-27، وينظر شرح تصريف العزي ص79-80-81.

[13]- مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 8-9.

[14]- مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 7-8.

[15]- مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 9-10.

[16]– مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 15-16. شرح تصريف العزي ص 73.

[17] - مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 2.

[18] - مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 3.

[19] - مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 6-7، شرح تصريف العزي 71-72.

[20] - مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 10، شرح تصريف 72-73.

[21]- مخطوطة حاشية اللقاني ورقة 17-18.